

إنشكالية الصرف حول الأجل

م.م. مضر محمود يحيى أحمد

جامعة ديالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم وعلى اله) وصحبه وبعد...

فاني أضع أمام القراء موضوعاً نحوياً من الفضلات المنصوبات في النحو كما يقول النحاة وبعد التوكل على الله أولاً وبعد دراستي المفعول لأجله ثانياً ظهرت مواضيع فيها خلافات وأراء نحوية مختلفة تستحق الدراسة في بحث عنوانه (اشكالية المفعول لأجله) وعلى هذا الأساس قمت بتحديد هذه المواضيع ثم قمت بوضع نقاط الاشكال حولها مستتيراً برأي النحاة هذا أوداك في هذه القضية أو تلك ومتوجاً ذلك في النهاية برأي المفسر في الآية القرانية .

لقد استعنت بعدة كتب: أولها القرآن الكريم الذي كان منهلي ومرجعي ثم الكتب النحوية نحو :

- ١- الكتاب لسيبويه ٢- المقتضب للمبرد ٣- شرح المفصل لابن يعيش
- ٤- شرح الرضي على الكافية ٥- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٦- كتب الشروح النحوية، وفضلاً عن ذلك فقد استعنت ببعض التفاسير التي تمكنت من الحصول عليها نحو: ١- التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور
- ٢- روح المعاني للالوسي ٣- الكشف للزمخشري ٤- مجمع البيان للطبرسي ٥- التبيان في إعراب القرآن للعكبري .

على أنني ولا أخفي عليكم ماواجهتني من صعوبات مثل صعوبة الحصول على المصادر الى ان ظهر البحث الى النور .

وفي الختام اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المفعول له

تعريف المفعول له:

جاء في كتاب سيبويه ت (١٨٠) (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الامر) قال: ((فانتصب لأنه موقوعٌ له، ولأنه تفسيرٌ لما قبله ؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب (الدرهم) في قولك: (عشرون درهماً)، وذلك قولك: (فعلت ذاك حذار الشر) و(فعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان) ... (فعلت ذاك أجل كذا وكذا) فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كانه قيل له: (لم فعلت كذا، وكذا؟) فقال: (لكذا وكذا))^(١).

فالقارئ لكلام سيبويه يلاحظ أنه يذكر أحكام المفعول لأجله بصورة عامة ولا يدخل في تفاصيلها الجزئية أعني حالات إعراب المفعول لأجله ... إلخ وعند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) : ((الاسم المنصوب بالفعل الذي قبله، وانما تذكره ليعرف الغرض الذي من اجله فعلت ذلك الفعل...))^(٢). وعند ابن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١) : ((أنه المصدر*)^(*) لفضلة**) المعلن لحدث شاركه في الزمان والفاعل، (قمتُ إجلالاً لك)،

(١) الكتاب: ٤٣٥/١، ٤٣٦، ٤٣٧.

(٢) المقتصد في شرح الايضاح: ٦٦٥/١.

(*) المصدر: جاء في شرح المفصل لابن يعيش: ((وإنما سمي مصدرًا لأن الأفعال صدرت عنه أي أخذت منه، كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه ...))
شرح المفصل: ٤٦/٤ .

(**) الفضلة: جاء في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ((الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل، والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في (ضربتُ زيداً): (ضربتُ) بحذف المفعول به =

ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في معلل فقد شرطاً أن يجر باللام أو نائبها^(١).

وقد اشترط ابن هشام الأنصاري أن يكون المفعول له مستوفياً للشروط المذكورة في تعريفه ومتى فقد ركن من هذه الشروط فلا يعد مفعولاً له ويجب حينئذ أن يجر بحرف التعليل^(٢).

حكم إعراب المفعول لأجله:-

لقد ذكر ابن عقيل حكم إعراب المفعول لأجله بجواز النصب إذا وجدت:
(١) المصدرية: وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى أن المفعول لأجله يكون مصدراً بدلالة قوله:

((أما كونه مصدراً لأن يشعر بالعلية؛ والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً؛ لأن العلل أحداث؛ والمصدر أسم للحدث فلا يجوز: (جئتُكَ السَّمنَ والعسلَ) بالنصب؛ لأنه أسم عين لا مصدر؛ وهذا الشرط قاله الجمهور وأجاز يونس بن حبيب: (أما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعماً أن قوماً من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخص شخصاً بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد. وتأول نصب(العبيد) على أنه مفعول له؛ وإن كان غير مصدر (بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد)؛ ف(العبيد) علة للذكر وهذا النصب أنكره سيبويه وقبحه؛ وقال: إنه لغة خبيثة قليلة؛ وإنما يجوز على ضعفه؛ إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم

= قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ٥ ﴿الليل: ٥﴾ واعطيت زيدا ومنه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَسَوْفَ

يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَى﴾ ٥ ﴿الضحى: ٥﴾، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٣٠/٢

(١) شرح شذور الذهب: ٢٥٣، وشرح المفصل: ١ / ٤٤٩، وشرح الاجرومية: ٣٣٩

وينظر: شرح ملحة الاعراب: ٨٩.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٥٢.

؛ وأولها الزجاج على التقدير: أما تملك العبيد؛ أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر^(١).

(٢) إبانة التعليل: وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى سبب كون المفعول لأجله علة بقوله:

((لأنه الباعث على الفعل وأستشكل جعل العلية شرطاً؛ لأنها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطاً وجوابه بأن هذه شروط لنصبه؛ لا لتحقيق ماهيته (عَرَضاً كان)؛ بفتح العين والراء المهملتين؛ وهو مالم يسقط حركة جسم من وصف غير ثابت؛ كما تقدم في باب التعدي واللزم؛ فسقط ما قيل: إن الغرض؛ بالغين المعجمة؛ ما كان باعثاً على الفعل؛ وجوده؛ متأخراً عنه؛ فلا يصح تمثيله بقوله (كَرَغْبَة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض)؛ وهو ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة؛ (ك قعد عن الحرب جبناً) فإن الجبن وصف جبلي لازم^(٢))).

(٣) اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت والفاعل:

أما عن سبب اشتراط المفعول لأجله الاتحاد مع عامله في الوقت والفاعل فقد علله ابن يعيش قائلاً: ((وأما اشتراط كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلل؛ فلأنه علة وعذر لوجود الفعل، والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمناً له، صار كالجزم منه يقتضي وجوده فإذا كان كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك، نحو (ضربتُه تقويماً له، وتاديباً) فكما أن الضرب لك، فكذلك التقويم والتاديب لك إذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل، لخلا الفعل عن علة وذلك لا يجوز؛ لأن

^(١) شرح التصريح على التوضيح: ٥٠٩/١.

^(٢) المصدر نفسه: ٥١٠/١.

العاقل لا يفعل فعلاً إلا لعلّة ما لم يكن ساهياً أو ناسياً^(١) وكذلك أوضح ابن يعيش شرط اتحاد المفعول لأجله مع عامله^(*) في الوقت قائلاً: ((وَأَمَّا اشتراط كونه مقارناً له في الوجود فلأنه علة الفعل، فلم يجوز أن أكرامك الزائر أمس) كان محالاً؛ لأن فعلك لا يتضمن فعل غيرك))^(٢) يخالفه في الزمان فلو قلت: (جئتكَ أكرامك الزائر أمس) كان محالاً؛ لأن فعلك لا يتضمن فعل غيرك))^(٣).

٤) أما كونه قلبياً: فقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى شرط كونه قلبياً بدلالة قوله:

((أي: من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل؛ والحامل على الشيء متقدم عليه؛ وأفعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز: (جئتكَ قراءة للعلم) من أفعال اللسان؛ (ولا قتلاً للكافر) من أفعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي ويجوز (إرادة قراءة العلم)؛ (وَأَبْتِغَاءَ قَتْلِ الْكَافِر) وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي وأجاز الفارسي (جئتكَ ضرب زيد) أي لتضرب زيدا))^(٤).

^(١) شرح المفصل: ٤٥١/١.

^(*) قال مصطفى الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية في العامل: ((العامل ما يحدث الرفع أو النصب، أو الجزم أو الخفض فيما يليه والعوامل هي الفعل وشبهه، والأدوات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر والأحرف التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر وحروف الجر والمضاف والمبتدا)) جامع الدروس العربية: ٥٩٧/٣.

^(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

^(٣) شرح المفصل: ٤٥١/١.

^(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٥١٠/١.

ولكن إذا فقد المفعول لأجله أحد هذه الشرائط الثلاثة ؟

قال ابن يعيش: ((فإن فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه، ولم يكن بد من اللام، فلا تقول: (جئتكَ زيداً) ولا (أكرامكَ الزائر) ولا (خرجتُ اليومَ مخاصمتكَ زيداً أمس) وإنما تقول: (جئتكَ لزيدٍ، ولاكرامكَ الزائر، ولمخاصمتكَ زيداً أمس) ^(١) ولكن ابن عقيل قال: ((ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط، نحو (هذا قنعَ لزهدي)) ^(٢)

لماذا أوجب ابن يعيش النصب في الشرائط الثلاثة ؟

قال ابن يعيش: ((وإنما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة، وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان والفعل لما تضمن المفعول له، ودل عليه، وكان موجوداً بوجوده اشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل، نحو (ضربتُ ضربةً ، وضرباً))، فكما نصبت (ضربةً) و (ضرباً) ب(ضربتُ) من حيث أن الفعل كان متضمناً ضروب المصادر ودالا عليها، فكذلك نصبت المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة، نحو (ضربتُ تاديباً) وصار في حكم (ادبتُهُ تاديباً) وجرى مجرى ما ينتصب به من المصادر، إذا كان نوعاً من الأول، ولم يكن من لفظه، نحو: (رجعَ القهقري) و (عدا الجمزى) فأما إذا فقد منه شرط من هذه الشروط، خرج عن شبه المصدر، وجرى مجرى سائر الأجنبية فلم يتعد إليه الفعل اللازم والمنتهى في التعدي إلا بحرف جر، وخص باللام؛ لأنها تدل على الغرض والعلّة فاعرفه)) ^(٣).

أحوال المفعول له

المفعول له المستكمل للشروط له ثلاثة أحوال:

^(١) شرح المفصل: ٤٥٢/١.

^(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٥٨/٢.

^(٣) شرح المفصل: ٤٥٢/١.

(١) مجرد من الألف واللام والإضافة .

(٢) أن يكون مقترن بأل .

(٣) أن يكون مضافاً^(١).

يقول ابن عقيل: ((وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو (ضربتُ ابني تاديباً)، ويجوز جره، فتقول: (ضربتُ ابني لتاديب) ... وما صحب الألف واللام بعكس المجرد، فأكثر جره، ويجوز النصب ف (ضربتُ ابني للتاديب) أكثر من (ضربتُ ابني التاديب)، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف: لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ف (الجبنَ) مفعول له أي: لا أقعدُ لاجلِ الجبنِ .. وأما المضاف فيجوز فيه الأمران — النصب، والجر — على السواء — فتقول: (ضربتُ ابني تاديبه، ولتاديبه))^(٢) .

ما معنى ما جاء في كتاب سيبويه (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر؟)

أوضح ابن يعيش معنى المفعول له عندما يكون علة وعذر لوقوع الفعل قائلاً: ((وإنما قلنا: إنه علة وعذر لوقوع الفعل؛ لأنه يقع في جواب (لم فعلت) كما يقع الحال في جواب (كيف فعلت))^(٣)

لماذا أصل المفعول له أن يكون باللام؟

قال ابن يعيش: ((وإنما كان أصله أن يكون باللام؛ لأن اللام معناها العلة، والغرض، نحو: (جنّتك لتكرمني) و(سرتُ لادخلَ المدينة) أي:

^(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٥٩/٢ .

^(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٦٢/٢ .

^(٣) شرح المفصل: ٤٤٩/١ .

(الغرض من مجيئي الإكرام، والغرض من (السير دخول المدينة، والمفعول له علة الفعل، والغرض به))^(١)

ما الفرق بين لام المفعول له وواو المفعول معه ؟

لقد عقد ابن يعيش فرقاً بين لام المفعول له وواو المفعول له وقد بين أن لام المفعول له يسوغ حذفها بخلاف واو المفعول معه فإنه لا يجوز حذفها قائلًا: ((والفعل يكون لازماً أو منتهياً فعدي باللام، وقد تحذف هذه اللام، فيقال: (فعلتُ ذاكَ حذارَ الشر) و (أتيتُكَ مخافةَ فلان)، وأصله: لحذارِ الشر، ولمخافةِ فلان، فلما حذفت اللام، وكان موضعها نصباً، تعدى الفعل بنفسه، فنصب كما في قوله تعالى ﴿وَإِخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِنِّي أَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ

﴿الأعراف: ١٥٥﴾ (واستغفرتُ اللهَ ذنباً) فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه، فإنه لا يسوغ حذفها لا تقول: (استوى الماءُ الخشبةُ)؛ وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه؛ وذلك لأنه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلّة، وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك، أو مصاحب))^(٢)

هل يجوز حذف اللام والمصدر معا ؟

من الواضح أنه لا يجوز حذف الاثنين؛ لأن ذلك يزيل معنى العلة، ويلتبس بالمفعول به إذ قال ابن يعيش: ((لا يجوز حذف اللام والمصدر معا، فتقول في (قصدتُكَ لأكرامِ زيدٍ): (قصدتُكَ زيداً) وأنت تريد: لزيد، لزوال

(١) شرح المفصل: ٤٤٩/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٥٠/١.

معنى اللام وربما اوقع في بعض الأماكن لبسا بالمفعول به ، ألا ترى أنك إذا قلت: (جئتُ زيداً)، وأنت تريد لزيدٍ، التبس بالمفعول به^(١).

لماذا يتوجبُ في المفعول له أن يكون مصدراً والعامل فيه من غير لفظه ؟

قال ابن يعيش: ((اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله، وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل، وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدراً؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً وذلك من قبل أن الفعل أما أن يجتذب به فعل آخر كقولك: (احتلمتُك لاستدامة مودتك) و(زرتُك لابتغاء معروفك) ف(استدامة المودة) معنى يجذب بالاحتمال، و(ابتغاء الرزق) معنى يجذب بالزيارة، وأما أن يرفع بالفعل الأول معنى حاصل، كقولك: (فعلتُ هذا حذراً شرك)، فالحذر معنى يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتتقضي، فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك: (زرتُك طمعاً في برك)، و(قصدتُك رجاء خيراً) فالطمع ليس من لفظ (زرتُك)، و(الرجاء) ليس من لفظ (قصدتُك)، ولا تقول: (قصدتُك للقصد)، ولا (زرتُك للزيارة)؛ لأن المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه، إنما يتوصل به إلى غيره^(٢).

وخلاصة الكلام أن ابن يعيش قد أوجب أن يكون المفعول له مصدراً ؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي إنما يكون حدثاً والمصادر

(١) شرح المفصل: ٤٥٠/١ .

(٢) المصدر نفسه: ٤٤٩/١ .

معان تحدث وتنقضي وكذلك لماذا أوجب أن يكون المفعول له العامل فيه من غير لفظه؛ لأن المفعول له علة لوجود الفعل وليس علة لنفسه .

هل يجوز إنابة المفعول لأجله عن نائب الفاعل؟

جمهرة النحاة لا يجوزون ذلك ولكن الاخفش يجوز ذلك والشاهد قول

الشاعر:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ^(١) (٢)

فابن يعيش لايجوز إنابة المفعول لأجله عن الفاعل بدلالة قوله:

((فقوله (من مهابته) في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون (من مهابته) في موضع اسم ما لم يسم فاعله ؛ لأن المفعول لا يقام مقام الفاعل، لئلا تزول الدلالة على العلة))^(٣) .

تنكير وتعريف المفعول لأجله :

لقد ذكر ابن عصفور الأشبيلي الأندلسي أن المفعول لأجله يكون معرفة ونكرة وذلك في كتابه المقرب^(٤) .

قال ابن يعيش: ((قال صاحب الكتاب: ويكون معرفة ونكرة ... قال الشارح: إنما قال ذلك ردا على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له، نحو (ضربته تاديباً له) من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو: (قتلته صبراً) و (أتيته ركضاً) أي: صابراً، راكضاً، حكى ذلك ابن السراج وغيره

(١) ينظر الأصول في النحو: ٢٠٦/١ .

(٢) ديوان الفرزدق: ١٧٩/٢ .

(٣) شرح المفصل: ٤٥١/١ .

(٤) المقرب: ٢٢٧ .

... فهو عندهم نكرة، و(مخافة الشر) ونحوها مما هو مضاف من قبيل (مثلك) و(غيرك) و(ضاربٌ زيدٌ غداً) في نية الأنفصال...^(١)

أما المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد فقد قال: (ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة لأنه - فيما زعم - كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل، فال هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة فاضافته لفظية لا تفيد تعريفاً، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر ومما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى ﴿أَوْكَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَّجْعَلُونَ أَصْدِعُهمْ فِي ءَآذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾^(١٩) البقرة: ١٩ ، والقول بزيادة الحرف أو بأن الأضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يصار إليه^(٢)). تعليقات العلماء على هذا الشاهد القرآني الكريم :

(١) جار الله الزمخشري عندما علق على الشاهد القرآني: بقوله (حذر الموت) حيث جاء المفعول لأجله معرفاً بالأضافة ومنسوب وهو رد على مذهب أبي عمر الجرمي وقوله (من الصواعق) ، في موضع نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح أي من خوف الصواعق وهو متعلق بيجعلون^(٣).

(١) شرح المفصل: ٤٥٣/١. وينظر الأصول في النحو: ٢٠٨/١.

(٢) حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٦٠/٢.

(٣) ينظر تفسير الكشاف: ٩١/١.

٢ (من الصواعق) عند العكبري ((أي من صوت الصواعق وحذر الموت مفعول له وقيل مصدر أي يحذرون حذراً مثل حذر الموت والمصدر هنا مضاف إلى المفعول به))^(١).

٣ عند ابن عاشور ((من الصواعق للتعليل أي لأجل الصواعق ... ونظير هذا قولهم سقاء من العيمة بفتح العين وسكون الياء وهي شهوة اللين؛ لأن العيمة سبب السقي والمقصود زوالها إذ المفعول لأجله هو الباعث وجوده على الفعل سواء كان مع ذلك غاية للفعل وهو الغالب أم لم يكن كما هنا ... حذر الموت مفعول لأجله وهو هنا علة وغاية معاً))^(٢).

٤ عند الالوسي ((حذر الموت نصب على العلة لـ (بجعلون) وإن كان من الصواعق في المعنى مفعولاً له لم كان هنا نوعان منصوب ومجرور ولزوم العطف في مثله غير مسلم خلافاً لمن زعم ولا مانع من أن يكون علة له مع علته كما أن من الصواعق علة له نفسه ... وجعله مفعولاً مطلقاً لمحذوف أي يحذرون - حذر الموت بعيداً))^(٣).

أ) قول الشاعر:

واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرماً^(٤)
قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ((جئتكَ ابتغاءاً للخير، فتتصب والمعنى معنى اللام، وكذلك قول الشاعر: واغفر عوراء الكريم ... الخ))^(٥).

(١) التبيان: ٣٩/١.

(٢) التحرير والتنوير: ٣٢٠/١.

(٣) روح المعاني: ١٧٦/١.

(٤) ديوان حاتم الطائي: ٢٢٤.

(٥) المقتضب: ٣٤٨/٢.

فالشاهد فيه (ادخاره) حيث جاء معرفة بالإضافة مع الضمير وهو رد على الجرمي والرياشي وقوله (تكرماً) مفعول لأجله مستوفياً للشروط منصوب منكر غير معرف ولا مضاف (١).

(ب) قول العجاج:

يركبُ كل عاقرٍ جمهورٍ مخافةً وزعلَ المحبورِ

والهول من تهولِ الهبورِ (٢)

((والشاهد فيه وقوع (مخافةً) مفعولاً له وهو نكرة، ووقوع (زعل) و(الهول) كذلك وهما معرفتان)) (٣).

شاهد قرآني على المفعول لأجله كونه قلبياً

سأستعرض ما قاله بعض العلماء في الآية القرآنية الكريمة:

١- قال السيوطي: ((وشرط بعض المتأخرين فيه، أن يكون من أفعال النفس الباطنة... وشرط الأعلام والمتأخرون مشاركته في الوقت والفاعل، نحو ضربتُ ابني تاديباً... ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، وجئتُ حذرَ زيدٍ، ومنه قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ أَلْبَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ﴾ الرَّعد ١٢. ففاعل الأراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق)) (٤).

وأما ابن هشام الأنصاري فقد قال في الآية القرآنية أعلاه: ((....أي فتخافون خوفاً، وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر

(١) ينظر شرح المفصل: ٤٥٤/١.

(٢) ديوان العجاج: ٣٥٤/١-٣٥٥.

(٣) شرح المفصل: ٤٥٣/١.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٩٠٨/٢.

المؤكد إلا فيما استثنى ، أو خائفين وطامعين ، أو لأجل الخوف والطمع ، فإن قلنا: لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل ، وهو اختيار ابن خروف فواضح ، وإن قيل بأشتراطه فوجهه (أن يريكم) بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية، لا الاراءة، أو الأصل: إضافةً وإطماعاً ، وحذفت الزوائد ...))^(١).

أما الزمخشري فقد قال في (خوفاً وطمعاً) ((لا يصلح أن يكونا مفعولاً لها؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف وطمع أو على معنى أخافة وإطماعاً ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق، كأنه في نفسه خوف وطمع، أو على: ذا خوف وذا طمع أو من المخاطبين، أي: خائفين وطامعين ومعنى الخوف والطمع: أن وقع الصواعق يخاف عند البرق، ويطمع في الغيث ...))^(٢)

أما الاستاذ الشيخ الطاهر ابن عاشور فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره^(٣) أما الألوسي في تفسيره روح المعاني فقد ذهب إلى عدم اشتراط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل قائلاً: ((وهو الذي يقوى في ظني واستدل على جواز عدم التشارك بما ذكرناه في حواشينا على شرح القطر للمصنف ... وقيل: الخوف والطمع موضوعان موضع الانبات في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ نوح: ١٧ .

هما مفعول له باعتبار أن المخاطبين راثنين؛ لأن إرائتهم متضمنة لرؤيتهم والخوف والطمع من أفعالهم فهم فعلوا الفعل المعلل بذلك وهو الرؤية فيرجع إلى معنى قعدت عن الحرب جبناً ... ورد ذلك المولى أبو

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٢١٩/٢.

(٢) تفسير الكشاف: ٤٩٨/٢.

(٣) ينظر التحرير والتنوير: ١٠٣/٦ .

السعود بأنه لا سبيل إليه؛ لأنه ما وقع في معرض العلة الغائية لاسيما خوف لا يصلح لرؤيتهم وتعقبه عزمي زادة وغيره بانه كلام واه لأن القائل صرح بأنه من قبيل قعدت عن الحرب جبناً ويريد أن المفعول له حامل على الفعل وموجود قبله وليس مما جعل في معرض العلة الغائية كما قالوا في ضربته تاديباً فلا وجه للرد عليه بما ذكر، وقيل التعليل هنا مثله في لام العاقبة لا أن ذلك من قبيل قعدت عن الحرب جبناً كما ظن؛ لأن الجبن باعث على القعود دونهما للرؤية وهو غير وارد؛ لأنه باعث بلا شبهه واعترض عليه العزمي بأن اللام المقدرة في المفعول له لم يقل أحد بأنها تكون للام العاقبة ولا يساعده الاستعمال وهو ليس بشيء^(١).

هل يجوز حذف المفعول لأجله؟

وقد ذكرَ عباس حسن فضلاً عن ذلك ((أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف، كأن يقال: (إن الله أهلٌ للشكرِ الدائمِ، فأعبدهُ شكراً، واطعهُ) والتقدير: اطعهُ شكراً، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه، ومثل: (أن الضيفَ الذي سيزورنا جديرٌ أن نظهرَ له التكریمَ في كلِّ حركاتنا فنقف تكريماً ونتقدمُ عندَ قدميه تكريماً، ونصافحهُ)) أي: نصافحهُ تكريماً ومثل هذا ماسبق من قول ابن مالك: (جُدْ شكراً وَدِنْ))^(٢).

هل يجوز حذف عامل المفعول لأجله؟

ذكرَ ابن مالك في شرح التسهيل أنه يجوز حذف عامل المفعول لأجله^(٣).

(١) روح المعاني: ١١٢/٧.

(٢) النحو الوافي: ١٩٠/٢-١٩١.

(٣) شرح التسهيل: ١٢٦/٢.

لقد ذكرَ عباس حسن ((جوازُ حذف عامله لوجود قرينة*))^(١) تدل عليه نحو: بعداً عن الضوضاءِ في اجابةٍ من سألَ : لَمْ قَصَدَتِ الضواحيَ (...?)^(١) .

هل يجوز تعدد المفعول له ؟

((لايجوز تعدد المفعول له منصوباً أو مجروراً، ومن ثم منع في قوله تعالى ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ البقرة: ٢٣١ فتعلق (لتعتدوا) بـ (تمسكوهن) على جعل ضراراً مفعولاً له، وإنما يتعلق به على جعل: (ضراراً) حالاً))^(٢) .

قال عباس حسن في الحديث عن التعدد: ((فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد ولا مانع من العطف عليه أو البديل منه))^(٣) .

وعند العكبري ضرراً مفعول لأجله أو مصدر في موضع الحال أي مضارين^(٤) .

وجاء في كتاب التعريفات ((أمر يشير إلى المطلوب))^(٥) وجاء في كتاب الطبرسي فقال: ((ضراراً نصب على الحال من الواو في تمسكوهن تقديره ولا تمسكوهن ...))^(٦) .

(*) جاء في موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ((المقصود بالقرينة الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه)) ١٢٢٨/٥

(١) النحو الوافي: ١٩٠/٢-١٩١.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٠١/٢.

(٣) النحو الوافي: ١٩١/٢.

(٤) التبيين: ١٨٣/١.

(٥) التعريفات: ١٥٢.

(٦) مجمع البيان: ٢٣٨/١.

أما الألو سي فقد قال: ((ولا يجوز عليه أن يكون هذا علة لما كان هو له إذ المفعول له لا يتعدد إلاّ بالعطف، أو على البذل - وهو غير ممكن لاختلاف الإعراب - ويجوز أن يكون كذلك على الوجه الثاني وجوز تعليقه بالفعل مطلقاً إذا جعلت اللام - للعاقبة ولا ضرر في تعدي الفعل إلى علة وعاقبة لاختلافهما))^(١)

هل يجوز تقديم المفعول له على عامله ؟

أجاز الأشموني تقديمه على عامله منصوباً أو مجروراً^(٢) وأجاز السيوطي تقديمه على عامله ، ومنعه تغلب وطائفة وردّ بالسماع قال: **فَمَا جَزَعاً وَرَبَّ النَّاسِ أَبْكِي** ولا حرصاً على الدنيا اعتراني^(٣) وقال:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ولالعباً مني وذو الشيبِ يَلْعَبُ^{(٤)(٥)}

(١) روح المعاني: ٥٣٧/١.

(٢) ينظر شرح الأشموني: ٣٨٩/٢.

(٣) هو لجحدر بن مالك في الدرر: ٨٠/٣.

(٤) هو لكميت بن زيد في جواهر الأدب: ٣٦.

(٥) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١١٠/٢.

نتائج البحث

- (١) لايجوز تعدد المفعول لاجله منصوباً كان ام مجروراً .
- (٢) يجوز ان يأتي المفعول لاجله معرفاً ومنكراً ومستشهداً بالآيات القرآنية الكريمة ،وبكلام سيبويه والشعر العربي .
- (٣) لايشترط في مجيء المفعول لاجله كونه قلبياً مستشهداً في ذلك بالآيات القرآنية وبكلام النحاة .
- (٤) يأتي المفعول لاجله مجروراً من (أل والاضافة) والاكثر فيه النصب ويجوز جره .
- (٥) المفعول لاجله المحلى بأل فالأكثر جره ويجوز نصبه .
- (٦) المفعول لاجله المضاف فيجوز فيه الامران فيه الجر - والنصب على السواء .
- (٧) لايجوز حذف اللام والمصدر معاً في باب المفعول لاجله ،في نحو (قصدتك لاکرام زيد): (قصدتك زيدا) لزوال معنى اللام وربما أوقع في بعض الاماكن لبساً .
- (٨) لايجوز انابة المفعول لاجله عن الفاعل على رأي جمهرة النحاة ولكن الاخفش جوز ذلك .
- (٩) اوجب ابن يعيش ان يكون المفعول له العامل فيه من غير لفظه لان المفعول له علة لوجود الفعل وليس علة لنفسه.
- (١٠) اوجب ابن يعيش اشتراط اتحاد المفعول لاجله مع عامله في الوقت وذلك لان المفعول لاجله علة الفعل، ولا يجوز ان يخالفه في الزمان.
- (١١) اوجب ابن يعيش المفعول لاجله ان يكون مصدرا وذلك لانه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي انما يكون حدثا لا عينا، والمصادر معان تحدث وتتقضي فذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة .

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- (١) التبيان في إعراب القرآن - تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين -
العكبري ت (٦١٦ هـ) وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين - دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط٢ - ٢٠١٠ م .
- (٢) التعريفات - السيد الشريف علي بن محمد بن محمد الجرجاني - شركة
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - لا. ط -
١٣٥٧ هجري - ١٩٣٨ ميلادي.
- (٣) تفسير التحرير والتنوير - تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد
الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس لا. ط -
لا. ط.
- (٤) تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه
التأويل - تأليف الإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد
الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هجري) - رتبه وضبطه وصححه محمد
عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - لا. ط -
١٤٢٧ هجري - ٢٠٠٨ ميلادي.
- (٥) جامع الدروس العربية - الشيخ مصطفى الغلاييني - راجع هذه الطبعة
ونقحها - سالم شمس الدين - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - لا. ط -
١٤٢٨ هجري - ٢٠٠٧ ميلادي .
- (٦) جواهر الأدب فب معرفة كلام العرب - الإمام علاء الدين بن علي
الأربلي - صنعة اميل بديع يعقوب - دار النفائس - بيروت - لبنان -
ط١ - ١٩٩١ ميلادي .

- (٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية - أحمد بن الأمين الشنقيطي - تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ط١ - ١٩٨١ ميلادي
- (٨) ديوان العجاج - رواية عبد الملك بن قريش وشرحه - تحقيق عبد الحفيظ السطلي - توزيع مكتبة اطلس - دمشق - لا.ط - لا.ت.
- (٩) ديوان حاتم الطائي - صنعة يحيى بن مدرك الطائي - رواية هشام بن محمد الكلبي - دراسة عادل سليمان جمال - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط٢ - ١٩٩٠ ميلادي
- (١٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (١٢٧ هجري) - ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ط١ - ١٤١٥ هجري - ١٩٩٤ ميلادي .
- (١١) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الطلائع - القاهرة - ٢٠٠٤ ميلادي .
- (١٢) شرح الأجرومية - ابن أجروم (ت ٧٢٣ هجري) شرحه فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - قدم له ووضع حواشيه عبد الله خليل محمد صقر - المكتبة العلمية - بيروت - لا.ت .
- (١٣) شرح الأشموني على الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك الى الفية ابن مالك) حققه وشرح شواهد محمد محيي الدين عبد الحميد - ط٢ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ١٣٥٨ هجري - ١٩٣٩ ميلادي .
- (١٤) شرح الرضي على الكافية - ابن الحاجب - لا.ط - لا.ت .

- ١٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - مصر - ٢٠٠٤ ميلادي .
- ١٦) شرح المفصل للزمخشري - تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هجري) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤٢٢ هجري - ٢٠٠١ ميلادي .
- ١٧) شرح ملحّة الإعراب - للقاسم بن محمد الحريري (ت ٥١٦ هجري) تعليق د. ياسين جاسم المحميد - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٢٢ هجري - ٢٠٠١ ميلادي
- ١٨) الكتاب - تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب (سيبويه) - علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٠ هجري - ١٩٩٩ ميلادي .
- ١٩) معاني النحو - تأليف د. فاضل صالح السامرائي - شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة - درب الاتراك - خلف الجامع الأزهر - توزيع مكتبة أنوار دجلة (بغداد) - ط ٢ - ١٤٢٣ هجري - ٢٠٠٣ ميلادي .
- ٢٠) المقتصد في شرح الايضاح - لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية - دار الرشيد للنشر - ١٩٨٢ م.
- ٢١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب - تأليف جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هجري) تحقيق وتعليق - بركات يوسف

- هبود - شركة دار الارقم بن ابي الارقم للطباعة والنشر والتوزيع -
ط ١ - بيروت - لبنان - ١٤١٩ هجري - ١٩٩١ ميلادي .
- (٢٢) المقتضب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هجري) -
تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة الأستاذ بجامعة الأزهر - لا. ط - عالم
الكتب - بيروت - لا. ت .
- (٢٣) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات
الفنون للتهانوي - شركة الخياط للكتب والنشر بيروت .
- (٢٤) النحو الوافي - تأليف عباس حسن - نشر مكتبة المحمدي - ط ١ -
بيروت - لبنان ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م .
- (٢٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - الإمام جلال عبد الرحمن بن
أبي بكر السيوطي (٩١١ هجري) - تحقيق أحمد شمس الدين - دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ٢ - ١٤٢٧ هجري -
٢٠٠٦ ميلادي .



